بيان صحفي

موجز لأبرز مضامين تقرير وكالة ستاندرد آند بورز

بشأن التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت

أكدت وكالة التصنيف الائتماني العالمية "ستاندرد آند بورز" (Standard & Poor's) على التصنيف الائتماني السيادي لدولة الكويت طويل الأجل عند مستوى (-AA)، وقصير الأجل عند مستوى (+A-1) مع الإبقاء على النظرة المستقبلية "مستقرة"، حيث أوضحت الوكالة في تقريرها الصادر بتاريخ 22 مايو 2026 أن الأصول المالية لدولة الكويت سوف تساعدها في تجاوز تداعيات الحرب في منطقة الشرق الأوسط، وما نتج عنها من اضطرابات في الإمدادات عبر مضيق هرمز. وتعكس النظرة المستقبلية "المستقرة" تقديرات الوكالة بأن الأصول المالية والخارجية لدولة الكويت من شأنها إتاحة مستويات كافية للصمود في وجه المخاطر التي تهدد الأمن وتدفقات التجارة. وقد استندت الوكالة في تقديراتها إلى افتراض أن هذه الاضطرابات لن تطول، مع التوقعات باستئناف الصادرات عبر مضيق هرمز.

وعلى صعيد توقعات النمو الاقتصادي، في ضوء إغلاق مضيق هرمز وما أدى إليه من تراجع في إنتاج النفط، تتوقع الوكالة انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحدود 2% في عام 2026. وتتوقع الوكالة أن يتعافى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو 3.0% خلال الفترة (2027–2029) بعد الانكماش المؤقت في النمو عام 2026، مدعومًا بتعافي مستويات إنتاج النفط والبرامج الاستثمارية واسعة النطاق في القطاعات غير النفطية.

وعلى جانب الموازنة العامة، تتوقع الوكالة أن يبلغ متوسط عجز الموازنة نحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات المالية (2026/25– 2029/28) كنتيجة لارتفاع الإنفاق العام. هذا، وقد أشارت الوكالة في تقريرها إلى أنه من شأن الإصلاحات المالية المساهمة في تعزيز زخم النمو وضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط.

وعلى جانب السياسة النقدية، أشارت الوكالة إلى أن نظام سعر صرف الدينار الكويتي ساعد تاريخيًا على إدارة معدل التضخم. وفي هذا السياق، تشير توقعات الوكالة إلى بقاء متوسط معدل التضخم السنوي معتدلًا عند نحو 3.0% خلال الفترة (2026–2027). كما أشارت الوكالة أيضًا إلى قيام الحكومة بإصدار قرارًا بشأن دعم التكاليف الإضافية التي يتحملها الموردين لضمان استمرارية تدفق السلع الأساسية دون زيادات في الأسعار.

وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي، أشارت الوكالة إلى توقعاتها بعدم وجود احتمالية لظهور التزامات طارئة كبيرة على الحكومة قد تنشأ عن القطاع المصرفي الكويتي. وأشارت الوكالة إلى أن الإصلاحات الأخيرة وتوسع البنوك في الخارج قد ساهم في تحفيز الإقراض، وأن جودة الأصول في القطاع المصرفي حافظت على قوتها النسبية منذ عام 2022. كما أشارت إلى أن البنوك المحلية لا تزال في وضع جيد يُمكّنها من مواجهة مخاطر تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج في حال تصاعد التوترات الجيوسياسية. هذا، وقد ضمنت الوكالة تقريرها بأن إجراءات التخفيف الأخيرة التي اتخذها بنك الكويت المركزي ركزت على تعزيز وصول البنوك إلى السيولة وتوفير مرونة مؤقتة في المتطلبات التنظيمية، مما سيساعد البنوك على تجاوز الاضطرابات الحالية.

22 مايو 2026